" تقييم اداء حاضنات الأعمال كمجال لتعزيز الدور البيئى للجامعات بالتطبيق على جامعة طيبة – المملكة العربية السعودية"

د/ على يونس ابراهيم سيد احمد
استاذ مساعد إدارة الاعمال
كلية التجارة – جامعة المنصورة

د/ منى سامى محمود مصطفى
مدرس إدارة الأعمال
كلية التجارة – جامعة المنصورة

تمهيد يوضح طبيعة الدراسة :

يقوم التعليم بصفة عامة والجامعى بصفة خاصة بدور محورى فى عملية التنمية المستدامة ، فهو مفتاح تطوير القدرة الذاتية ، ودعامة أساسية لنشر المعرفة والتحول إلى مجتمع معرفى وركيزة أساسية لدعم المسئولية الإجتماعية .

وتعتبر التصنيفات الدولية أكثر الأساليب إستخداماً لقياس القدرة التنافسية للجامعات ، وهى تعتمد بصورة أساسية على مدى قيام تلك الجامعات بمسئولياتها الإجتماعية كأساس موضوعي وحيادي لتصنيف وترتيب تلك الجامعات (Abeti 2004).

وفيما يتعلق بالجامعات السعودية فالواقع يشير إلى أنها ظلت بعيدة عن ضروريات المجتمع متناسية بذلك الحاجات الأساسية لكثير من فئات المجتمع وتطلعاته ، ولم يكن هناك إهتمام بشكل كافى بالمشاكل المتعددة والمتعلقة عموماً بالمجتمع ، وظل مفهوم المسئولية الإجتماعية لدى هذه الجامعات مقتصراً على فلسفة الخدمة الإجتماعية فقط والذى يعد مفهوماً تقليدياً وقديم وغير متطور فى عدد كبير من جامعات العالم ، حيث يقتصر مفهوم الخدمة الإجتماعية لهذه الجامعات على الشراكة مع القطاع الخاص فى العديد من البرامج والفعاليات التى تنتهى بتقديم شهادات قد لاتعترف بها جهات التوظيف على الرغم من أن هذه الشهادات تكون مشفوعة بشعارين أحدهما للجهة المانحة (القطاع الخاص) والأخرى للجهة المعتمدة (الجامعة)(Becker 2006)

وبصورة عامة فإننا في هذا الوقت نحتاج لإعادة النظر فى مدى قيام الجامعات السعودية بمسئوليتها الإجتماعية تجاه كل الأطراف ذات العلاقة بهذه الجامعات والمرتبطة بالبيئة المحيطة بها ،حيث إن معرفة مدى قيام هذه الجامعات بهذا الدور الإجتماعى يكشف عن مدى قدرتها على التكيف مع البيئة المحيطة بها ، ومدى إنشغالها بإيجاد حلول لمعظم المشاكل التى تعانى منها البيئة المحيطة بها سواء كانت تلك المشاكل إقتصادية أو إجتماعية أوثقافية أوسياسية . (نبيل ٢٠٠٢)

حيث إن عمل الجامعات بصورة عامة يتمحور فى عدة مجالات أساسية تشمل :

١- المسئولية التعليمية وإعداد الخريجين (الدورالأكاديمى للجامعة)
٢- المسئولية الدراسية وإعداد كوادر من الباحثين (الدور الدراسي للجامعة)
٣- المسئولية تجاه فئات المجتمع (الدور البيئى للجامعة)والمتتبع لواقع عمل الجامعات فى معظم الدول العربية بصورة عامة والجامعات السعودية بصورة خاصة يلاحظ أن معظم الإهتمام _ إن لم يكن كله _ منصب على الدور الأكاديمى والدور الدراسي ، مع وجود تجاهل للدور البيئى لتلك الجامعات .

وفى ظل العولمة وتحرير التجارة العالمية فى مجال الخدمات التعليمية والتى تحمل فى طياتها عدداً من التحديات أمام الجامعات الحكومية من بينها دخول أطراف جديدة فى مجال خدمات التعليم العالي سواء كانت جامعات خاصة أو معاهد خاصة محلية أو أجنبية أو إستحداث أساليب جديدة لهذه الخدمات مثل التعليم عن بعد أو المدرجات الذكية ، أصبح من الضروري لمواجهة هذه الظروف تبنى إستراتيجية شاملة لتعظيم القدرة التنافسية لهذه الجامعات ، وترتكز هذه الإستراتيجية بصورة أساسية على قيام تلك الجامعات بممارسة مسئوليتها الإجتماعية بمختلف صورها ولكافة الأطراف ذات الصلة بهذه الجامعات .(Boschee 2004)

ومفهوم المسئولية الإجتماعية مفهوم له جذور قديمة قدم البشرية ، حيث ظهر هذا المفهوم مع ظهور الأديان ، حيث جاء الإسلام ليركز على التكافل الاجتماعي بأشكاله المختلفة: الصدقات، الزكاة، الوقف، و مع انطلاق الثورة الصناعية و سيادة

معايير الربحية و سيطرة القطاع الخاص و آليات السوق ظهرت الحاجة لدور ملزم لكافة الأعمال في التنمية الاجتماعية .

ومع مطلع السبعينات من القرن الماضي بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ أبعاد أكبر حيث لم يعد الأمر يتعلق بالأنشطة التطوعية أو التبرعات بل تعداه ليصبح برامج و خطط واستراتيجيات.

وقبل حلول الألفية الثالثة أطلق الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مبادرة تسعى إلى تفعيل دورالأعمال في المجتمع و التي سميت بالاتفاق العالمي لدور الأعمال تجاه مسئولياتها الإجتماعية . (**عبدالرحمن ٢٠٠٣**) ولأن حماية البيئة و المحافظة عليها إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل المعايير البيئية موقعاً متميزاً في الاتفاقيات الدولية المختلفة، و أصبحت مراعاة وتطبيق هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، و مع ذلك فإن الكثير من المؤسسات و خاصة في الدول النامية لازلت لا تولي اهتماماً كبيراً بنظم الإدارة البيئية وبكل ما يتعلق بحماية البيئة وحماية مواردها،على الرغم من أن مراعاة الجوانب البيئية من طرف منظمات الأعمال يعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية و تعظيم ربحيتها، من خلال ما تسهم به في تطوير الأداء البيئي، إضافة إلى التقليل من التكلفة و تخفيض معدلات الحوادث، فضلاً عن زيادة كفاءة العاملين و رفع مستوى أدائهم، كما أن احترام البيئة و الحفاظ عليها يحسن من سمعة المؤسسة و صورتها و زيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة و مستهلكين جدد. (**Kuratko 2001**) في ظل هذه الاهتمامات المتزايدة بالبيئة و الحفاظ على الموارد المختلفة زاد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، وقد تبين من خلال عدة دراسات أكاديمية، أهمية تسخير المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال كأداة لدعم نظم الإدارة البيئية و تحقيق التنمية المستدامة، فالمفهومان متكاملان غاية التكامل.(**Ferreira 2002**)

وسوف يتناول الباحثان فى هذا الجزء النقاط التالية :

- مشكلة الدراسة
- فروض الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- منهج وأسلوب الدراسة
- مجتمع الدراسة والعينة
- الإطار المقترح للدراسة

مشكلة الدراسة:

لم يعد في مصلحة المنظمات سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بحماية البيئة و الموارد البيئية المختلفة، اذ أصبح تبني نظم للإدارة البيئية أمراً ضرورياً لضمان استمرارية المنظمة و تحسين أدائها الاقتصادي و كذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه، كما أن الحفاظ على البيئة هو من المصلحة الاقتصادية لمنظمة الأعمال ذلك أن معظم عناصر إنتاجها من البيئة.

وفي ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاماً على المنظمات تبني نظم فعالة لتحسين فعالية و كفاءة نظم الإدارة البيئية، و لعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض. فبالرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم يرتبط بالاقتصاد الكلي في حين أن المسؤولية الاجتماعية له علاقة مباشرة بالاقتصاد الجزئي لكن هناك علاقة تكاملية بين المفهومين و هذا الذي سيكون محور بحثنا، محاولين الإجابة عن الإشكالية الأساسية التالية:

ما دور حاضنات الأعمال في دعم الدور البيئى للجامعة ، وذلك بغرض المساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع والبيئة المحيطة بها ؟

فروض الدراسة:

بعد أن تناول الباحثان فى الجزء السابق مشكلة الدراسة ، فقد تم صياغة الفرض الأساسى للدراسة كالتالي:

" **يوجد اختلاف معنوي بين أفراد عينة الدراسة (منسقوا الحاضنات . عملاء الحاضنات)** ، بشأن كل عنصر من العناصر التالية ":

أ- الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع حاضنات الأعمال .

ب- الأهداف المتباينة لاستخدام حاضنات الأعمال .

ج – المشاكل المتوقعة لاستخدام حاضنات الأعمال .

د- المبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق حاضنات الأعمال

أهداف الدراسة:

يمكن توضيح أهداف الدراسة على النحو التالى :

١- بيان الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع حاضنات الأعمال من وجهة نظر كل من (منسقوا الحاضنات . عملاء الحاضنات) .

٢- توضيح الأهداف المتباينة لاستخدام حاضنات الأعمال من وجهة نظر كل من (منسقوا الحاضنات . عملاء الحاضنات) .

٣- توضيح المشاكل المتوقعة لاستخدام حاضنات الأعمال من وجهة نظر كل من (منسقوا الحاضنات- عملاء الحاضنات) .

٤- بيان المبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق حاضنات الأعمال من وجهة نظر كل من(منسقواالحاضنات . عملاء الحاضنات) .

٥-تقديم التوصيات وفقاً لما تسفر عنه النتائج .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلى :

١- يعتبر موضوع حاضنات الأعمال من الموضوعات التي تتميز بقلة ما كتب عنها ،في المكتبات العربية .

٢- التاكيد على قيام الجامعة بدورها فى المجتمع المحلى ، وخاصة تجاه الفئات التى تحتاج إلى العون والدعم فى بداية حياتها العملية مثل الخريجين الجدد وصغار المستثمرين .

٣- لمس كافة فئات المجتمع حرص الجامعة على أداء الدور البيئي لها وعدم الإقتصار على الجانب الأكاديمي والدراسي فقط.

منهجية الدراسة وأدوات تنفيذها:

اعتمد الباحثان بشكل أساسي على المنهج التحليلي الوصفي ، حيث قاما بتجمع أكبر معلومات حول موضوع الدراسة و تحليلها تحليلاً دقيقًا . ويعتمد البحث في هذه الدراسة على:

-المنهج الوصفي الوثائقي (Documentary Research) الكمي والنوعي وذلك من خلال:

أ- الأدبيات السابقة.

ب- المصادر المهتمة برصد التجارب الدولية

- تجميع بيانات ميدانية من خلال المقابلات الشخصية مع مسؤولي الإدارة العليا في جامعة طيبة من وكلاء الكليات وذوي الخبرة الأكاديمية والعلمية في مجال حاضنات الأعمال ، ومن خلال توجيهه قائمة استقصاء تشمل مجموعة من الاسئلة يتم توجيهها الى كلا من مجموعتى الدراسة للتعرف على مدى التوافق بين ارائهم بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة .

مجتمع الدراسة والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع حاضنات الاعمال الموجودة بمنطقة المدينة المنورة والخاضعة لاشراف ومتابعة جامعة طيبة ، وتتمثل فى الحاضنات التالية :

١- حاضنة اعمال كلية المجتمع
٢- حاضنة اعمال بدر المدينة
٣- حاضنة اعمال طيبة
٤- حاضنة اعمال الغرفة التجارية
٥- حاضنة اعمال هيئة المياة
٦- حاضنة اعمال بيت قباء

٧- حاضنة اعمال المستثمر الصغير

٨- خاضنة اعمال المؤسسة الخيرية

وسوف يتم دراسة هذه الحاضنات على اساس اسلوب الحصر الشامل .

خطة الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة الأساسية تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

- مقدمة الدراسة
- الإطار النظرى للدراسة
- الإطار التطبيقى للدراسة
- النتائج والتوصيات
- المراجع

، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها و عجزها عن الوفاء بالتزاماتها ". (Akcomak 2007).

وتعرف حاضنة الأعمال كذلك بأنها " الية من الآليات المعتمدة لدعم الأعمال الصغيرة المبتدئة فهي مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية. توفر مجموعة من الخدمات و التسهيلات للمؤسسات الصغيرة لتتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق. قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة و هذه الأخيرة لها دعماً أقوى". (الحناوى ٢٠٠١) وتعرف كذلك " عملية ديناميكية لتنمية و تطوير الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الانشاء و بداية النشاط حتى تضمن بقاءها و نموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية و الفنية و غيرها من التسهيلات". أي أن حاضنة الأعمال هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط و مرحلة النمو للمؤسسات. تساهم هذه العملية في تقييم أو تزويد المبادرين بالخبراء و المعلومات و الأدوات اللازمة لنجاح المشروع و بذلك فان حاضنة الأعمال تعتبر كبرنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي و تكوين الثروة و نشر التكنولوجيا

وتتمثل المساهمة الرئيسية لحاضنات أو محاضن الأعمال في تمكين أصحاب المشاريع المجددة من باحثين وأصحاب الشهادات العليا وكل من له مشروع مجدد وقابل للانجاز من فضاء مجهز لمساعدتهم على الانطلاق في إنجاز مشاريعهم.، ويتم ذلك من خلال الحاضنات التى تهدف إلى تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج نظرى إلى الإنتاج والاستثمار ، من خلال توفير الدعم والمساعدة العملية والعلمية للمبتكرين للحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في السوق ، وذلك من خلال :(Christensen2004)

- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب .
- المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي.

- الارتقاء بمستوى الثقافة والتأهيل المستمر في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.
- ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة.
- المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي.
- توليد فرص عمل للشباب.
- تسويق المخرجات العلمية و التقنية المبتكرة.

التطور التاريخي لفكرة حاضنات الأعمال :

يرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى عام ١٩٠٠ حيث إن أول مشروع تمت اقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia Center Industrial في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبحلول عام ١٩٨٤ قامت هيئة المشروعات الصغيرة SBA بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات و التي وصلت إلى ٤٠ حاضنة في هذا العام ثم تلى ذلك عدد كبير من الحاضنات عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) في عام ١٩٨٥ ، وبنهاية عام ١٩٩٧ وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي ٥٥٠ حاضنة. **(عاطف ٢٠٠٥)**

أهداف حاضنات الأعمال :

الحديث عن الحاضنات لا بد أن يتناول الغرض الذي انشأت من أجله ، والتي يصفها البعض بالأهداف التي في ضوئها تقام الحاضنات وهي (Dietrich 1996)

- تسعى إلى تطوير الافكار الجديدة و تعزيزها من أجل خلق وإيجاد مشروعات تكنولوجية واقتصادية متطورة أو المساعدة في توسعة مشاريع قائمة تكون على درجة من الأهمية و التأثير على الاقتصاد الوطني الذي تعمل فيه.
- منح الفرصة من أجل تقييم امكانات نجاح المشروعات بجميع أنواعها سواء أكانت زراعية أم صناعية في حال التشغيل.
- مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو عمليات قابلة للتسويق.
- العمل على استقطاب العمالة الوطنية وتطوير المهارات والقدرات الاحترافية و التكنولوجيا المتوفرة محلياً.
- تحقيق التقارب بين النشاطات الصناعية والبحوث العلمية التطبيقية أي العمل على التنفيذ العملي لتلك البحوث والاستفادة من الخبرات الأكاديمية في مجالات البحث العلمي وتحويل أفكارها إلى الواقع التطبيقي.
- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لكل من ينتسب لهذه الحاضنات المعنية.
- توسيع قاعدة رجال الأعمال من خلال اجتذابها لأصحاب الأعمال الصغيرة و المشاريع الناشئة وتفعيل مشاركتهم في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني ، وذلك بالعمل على تنويع مجالات النشاط الاقتصادي وتبني المشروعات الإقتصادية الواعدة و إدخالها إلى السوق.
- السعي إلى توفير الخدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث و المعرفة.

- تعمل الحاضنات على المفاضلة بين الأعمال الصغيرة الناشئة والمتوقع لها أن تُحدث وقع مؤثر في مجال عملها ، و من ثم تقويمها للتحقق من جدواها الاقتصادية قبل أن توفر تلك الحاضنات لتلك الأعمال المساعدة في إعداد الخطط العلمية ، تسهيل الحصول على رأس المال الأولي للمشروع ، تقديم المشورة في مجالات تسويق الإنتاج و تنظيم الحسابات و المسائل القانونية.
- المراجعة الدورية لعمليات التشغيل لمن ينتسب لهذه الحاضنات وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرسومة.

من هذا المنطلق ، نستنتج أن حاضنات الأعمال هي الآلية الفاعلة والمطلوبة لدعم مؤسسات الأعمال الصغيرة لتمكينها من البقاء والاستمرار.

أساليب عمل حاضنات الأعمال :

هناك عدة خطوات لتنظيم عمل الحاضنات : (**عبدالسلام ٢٠٠٢**)

أ- الخطوة الأولى والتي يمكن تقسيمها في الوقت نفسه إلى عدة مراحل :
المرحلة الأولى : تبدأ في دراسة المشروع والمناقشة من خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم للتأكد من انطباق معايير الاختيار على المستفيدين و مشروعاتهم.

ب- المرحلة الثانية : يتم فيها بحث الخدمات التي يحتاجها المشروع المنوي احتضانه وإمكانية توفير هذه الخدمات.

ت- المرحلة الثالثة : دراسة قدرة المنتج على النجاح تسويقياً ، وعلى قدرته على وضع الخطط التسويقية للتوسعة المستقبلية للمشروع.

٢ – الخطوة الثانية : يبدأ المشروع في هذه الخطوة بعد ظهور النتائج الأولية المشجعة من الخطوة السابقة ، حيث يقوم المستفيد بإعداد مشروعه بمساعدة وإرشاد إدارة الحاضنة ، من أجل الإنضمام للحاضنة بعد قبول خطة مشروعة على ضوء الجدوى الاقتصادية وموافقة البنك الممول حيث يتم تخصيص المكان المناسب له داخل الحاضنة للاستفادة من خدماتها.

٣ – الخطوة الثالثة : والتي تمثل المرحلة النهائية التي يمر بها المشروع المنظم إلى الحاضنة ، تبدأ هذه المرحلة عادة بعد حوالي عامين إلى ثلاثة من بدء نشاط المشروع ، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو ، وأصبح قادراً على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة أسوة بالمشاريع الناجحة.

مهام حاضنات الأعمال :

توفر الحاضنات وحدات إنتاجية وإدارية ذات تجهيزات خاصة ملائمة لفترات لا تزيد عن ٣ سنوات (فترة الاحتضان). ومن مهام حاضنة الأعمال ما يلي : (Gilotti 2006)

- تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع ، وإختيار المواد ، الألآت ، المعدات وطرق العمل.
- توفير المباني للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى أجهزة الاتصال (الفاكس ، الانترنت ...) وتوفير المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والخدمات المكتبية.
- ربط المنظمة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- تقديم الدعم الفني (تصميم وتطوير المنتج ، تحسين الجودة).
- التدريب الإداري أو التقني لعاملي المنظمة من طرف المنظمة الحاضنة أو هيئات خاصة.
- تقديم خدمات الصيانة.
- خدمات إدارية و فنية و تسويقية.
- خلق صور ذهنية للنجاح أمام رواد الأعمال من الشباب.
- توفر برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجيدة وذات أفكار مبتكرة من خلال شركات رأس المال المخاطر، برامج تمويل حكومية ، شبكة رجال الأعمال ، و المستثمرين.
- المساعدة من خلال مستشاري الحاضنة في تقديم المتابعة والتقييم بشكل مستمر.

الارتباطات بمراكز الخبرة والجامعات والمراكز البحثية.

أنواع حاضنات الأعمال :

توفر الحاضنات إطاراً متكامل من الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة فضلاً عن الاستشارة التي توفرها مؤسسة متخصصة في نشاط معين من الأنشطة الاقتصادية المختلفة تمتلك الخبرة في مجال عملها والقدرة على الابتكار ، وتقدم خدماتها لفترة زمنية محددة من خلال رعايتها للمشروعات الاقتصادية لتمكينها من البدء بأعمالها بصورة صحيحة من مرحلة النشأة قبل الانطلاق إلى الأفاق الواسعة للإستثمار الاقتصادي ، وعند إنتهاء مرحلة الاحتضان لتلك المشروعات والتي من المؤكد تتفاوت حسب قدرة المشاريع على الاستفادة من الرعاية و من ثم نموها وانفصال المشروعات عن الحاضنة ، لإفساح المجال نحو دعم المشاريع الأخرى الجديدة والتي لا تزال في بداية فكرة الإنشاء ، مما يفضي إلى الإنطلاق للممارسة العملية الاقتصادية بشكل مستقل للوصول إلى الأهداف التي انشأت من أجلها تلك المشاريع وتتسع فكرة الحاضنات للعديد من الأنواع منها على سبيل المثال (**رمضان ٢٠٠٣**)

- حاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية وتركز على جذب مشروعات الأعمال الزراعية ، والصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة.
- حاضنات تكنولوجية والتي تهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة كتلك الموجودة بالإسكندرية في مدينة مبارك للعلوم والتكنولوجيا والقرية الذكية بالقاهرة.
- حاضنات الأعمال الدولية والتي تركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية والاتجاه إلى الأسواق الأجنبية.
- الحاضنة الإقليمية والتي تخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها و الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتواجدة فيها بما في ذلك الخامات

و الخدمات و القوى العاملة المعطلة من خلال توفير العمل لهم في تلك الحاضنات.

- الحاضنات المفتوحة (دون الجدران) و تشمل الحاضنات التي تقام من أجل تطوير و تنمية المشروعات و الصناعات القائمة بالفعل في التجمعات الصناعية كمركز متكامل لخدمة ودعم المشروعات ، و الصناعات المحيطة.
- حاضنات ذات مجالات متخصصة على سبيل المثال حاضنات إبداعية (وسائط متعددة ، تصميمات) ، حاضنات متخصصة في أعمال المرأة وحاضنات لاستيعاب المتقاعدين من الجيش والشركات والمؤسسات.
- الحاضنات البحثية تنتمي للجامعة أو لمراكز البحث وتهدف لتطوير أفكار وأبحاث و تصميمات أعضاء هذه المراكز والاستفادة من ورش معامل الجامعة.
- حاضنات افتراضية تقدم كل خدمات الحاضنة ما عدا توفير العقار، مثل مراكز تنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية الصناعية.
- حاضنات الإنترنت هي الحاضنة المختصة بمساعدة شركات الإنترنت ومؤسسات إنتاج البرمجيات الناشئة على النمو و تطوير أعمالها حتى تبلغ المرحلة التي تكون فيها قادرة على العمل بمفردها.

وهناك تصنيفات أخرى للحاضنات حيث يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى : (Leblebici 2004)

- حاضنات الجيل الأول (الحاضنات التقنية الأساسية) : تدعم الأعمال التي تبني منتجاتها على المعرفة كرأسمالها الأكبر (الحواسيب) ، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلية في صنعها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة ، تكون هذه الحاضنات ذات علاقة وطيدة بالجامعات ومعاهد الأبحاث والمدارس الفنية.
- حاضنات الجيل الثاني (ذات القاعدة التقليدية) : تضم الأعمال الزراعية والصناعية والغذائية والصناعات اليدوية والميكانيكية ... الخ ، تُدعم من طرف مراكز الأبحاث و المدارس وترتبط بالجامعات المحلية والجمعيات التجارية والصناعية والغرف التجارية.

- حاضنات الجيل الثالث (مراكز التجديد) : تقدم الخدمات المتخصصة كالدورات الفنية الاستشارية إضافة إلى خدمات خاصة.

شروط وعوامل نجاح حاضنات الأعمال :

لضمان تحقيق النجاح في مشاريع الحاضنات هناك عدة شروط وعوامل نجاح ، نذكر منها : (Nepal 2006)

- يجب أن يكون هناك وعي من قبل المقاولين الصغار بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات.
- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص.
- إيجاد مكان جيد أو قريب من المراكز الجامعية والمعاهد لإمكانية تطويره.
- مستشار أو مدير الحاضنة : يساهم في خلق المناخ المحفز والإيجابي للمؤسسات المحتضنة لهذا يجب تتوفر فيه بعض مهارات الإدارة ، التسويق والمحاسبة و اكتشاف التغييرات المفاجئة والمشاكل قبل وقوعها.
- دعم المجتمع : كلما ساهمت الحاضنة في تحقيق أهداف المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية كلما تمكنت من كسب الدعم المعنوي والعلاقات التجارية لمنطقتها وكسب دعم الأعمال الكبيرة والجامعات وحتى الدعم الحكومي.
- إنتقاء مشروعات الحضانة : يجب تحديد و توضيح معايير الاختيار حتى تزيد فرصة اجتذاب الأفكار الناجحة. فمن هذه المعايير : تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة – القدرة على النمو السريع – تقديم صاحب المشروع لإختراع أو فكرة جديدة.
- إمكانية الحصول على التمويل : على الحاضنة أن تجمع كل المعلومات عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح وصناديق القروض وكبار المستثمرين وأن تكون حلقة وصل بين الأعمال المحتضنة و الممولين.

- خلق فرص النجاح : إن وجود علاقات مع الأعمال المحلية الرئيسية ، وصلات وطيدة بالصحافة والمدير الناجح والأعمال المتخرجة الناجحة كل هذا يساهم في تحسين صورة الحاضنة.
- التقييم والتحسين المستمر : يتطلب نجاح الحاضنة تقييم عملياتها و أدائها باستمرار و لا يقتصر ذلك على الأعمال المحتضنة فقط و إنما حتى الأعمال المتخرجة ، فهذه المعلومات تساهم في تخطيط و تقديم خدماتها و تسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع لها النمو الزاهر.

القيود والمعوقات التى تحد من فاعلية حاضنات الأعمال :

رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها و دورها ، ومن بين هذه المشاكل أو المعوقات نذكر ما يلي (Ryker 2001)

- قد يرتفع مستوى طموح الأعمال المحتضنة في حين تكون قدرات الحاضنة المالية و البشرية محدودة.
- تتعلق المشكلة الثانية بجودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المنظمة المحتضنة.
- الاعتمادية : أي اعتماد الأعمال المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات.
- اختلاف أهداف المشروع المحتضن والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام الأعمال المالية التي تمنح القروض.

بعض التجارب العربية والدولية لحاضنات الأعمال :

يقاس نجاح حاضنة الأعمال بعدد المنشآت التجارية (الصغيرة) الجديدة المتخرجة منها خلال فترة محددة والتي تستمر في الطور بعد تخرجها لتصبح منشات متوسطة أو حتى كبيرة ، و بما تحققه من تشجيع المبادرات وتنمية روح المخاطرة والمبادرة

وخلق فرص عمل جديدة مع اجتذاب الصناعات المطلوبة ، وما ينتج عن كل ذلك من أرباح مقبولة لمالكيها وعوائد ضريبية إضافية للحكومة. ويقاس نجاح الحاضنة التقنية بمقدار ما تحققه في نشر التقنية و تبني وتطوير أفكار وبراءات اختراعات الأكاديميين والباحثين تجارياً ، ومن الملاحظ أن بعض المنشآت التقنية تتوسع من عاملين أو ثلاثة إلى عشرين عاملًا أو أكثر في شهور قليلة و تتوسع أعمالها بحيث يمكن طرحها في سوق الأسهم خلال السنوات الأولى من تخرجها.(**الطاهر ٢٠٠٣**)

لقد أثبتت حاضنات الأعمال نجاحها في عديد من دول العالم ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ماليزيا ، فرنسا ، أمريكا. وعلى الصعيد العربي نذكر البحرين ومصر ، وفيما يلي بيان بالتجربة المصرية ، الجزائرية ، السعودية ، والأمريكية في مجال حاضنات الأعمال.

<u>في مصر</u> : مدينة مبارك للبحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية ، ووادي التكنولوجيا في سيناء ، وكما اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية حاضنات الأعمال والتقنية كآلية لدعم إقامة المشروعات الصغيرة وتنمية مهارات العمل الحر لدى المبادرين التقنيين ، وجاءت فكرة إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة وهي جمعية غير حكومية تم إشهارها في مارس ١٩٩٥. خطة الصندوق هي إنشاء ٣٠ حاضنة في مصر ، تم إنشاء ٩ حاضنات حتى نهاية ٢٠٠٢. و هناك حاضنات تعتمد على تكنولوجيا مبسطة في تقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف كما تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة المنصورة وتلا و أسيوط ، أي أنها حاضنة للصناعات العادية والحرفية المتميزة وذات الجودة العالية وهناك حاضنات التقنية وهي موجودة بالقرب أو داخل الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية مثل حاضنة التبين و جامعة المنصورة و حاضنات متخصصة بالمعلوماتية و التقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية. تستوعب الحاضنة الواحدة حوالي ٤٠ مشروعاً لتستمر داخل الحاضنة لمدة ٣ سنوات ثم يتم التخرج مع وجود علاقة انتساب لمساعدة المشروعات بعد تخرجها في الحاضنة ، وتشير الإحصاءات إلى أن ٥٢٠ منتسب سوف يتمتع بخدمات الحاضنات حتى عام

٢٠٠٦ ، و تبلغ تكلفة إنشاء الحاضنة الواحدة من ٢ إلى ٣ ملايين جنيه مصري ما بين تأهيل الموقع والتشغيل لمدة ٣ سنوات. و تحتاج الحاضنة لدعم مادي خلال أول ثلاثة سنوات لتغطية الفارق بين المصروفات و الإيرادات ، ثم بعد ذلك يتم الاعتماد ذاتيا على النفس من خلال زيادة مواردها. كما قامت Commercial International Investment Company في أكتوبر ٢٠٠١ بإنشاء حاضنات أعمال بقيمة ١٢ مليون دولار.

في الجزائر : تعتبر حاضنات الأعمال مفهوم جديد في الجزائر ، حيث تم إصدار مرسوم تنفيذي في ٢٠٠٣ للتعريف بنظام وأنواع حاضنات الأعمال عامة أو خاصة ، مؤسسة عمومية صناعية أوتجارية ، مؤسسة غير هادفة للربح ، شركة تجارية. يحدد عدد الأعمال الصغيرة داخل الحاضنة ما بين ٢٠ إلى ٥٠ مؤسسة ، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة. و تتخرج المنظمة المحتضنة بعد ١٨ إلى ٢٦ شهر. تمول حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق المساعدات العمومية (محلية ، وطنية ، دولية) ، الإيرادات المتعلقة بالعقارات (الإيجار) و الإيرادات المتعلقة بخدمة معينة. ومن الهياكل و الإليات التي تهدف إلى دعم الاستثمار والأعمال الصغيرة (المقاولين الناشئين) في الجزائر نجد :(**الطاهر ٢٠٠٣**)

- وكالة ترقية ودعم الاستثمار : والتي قد استبدلت بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة وذلك لعدة أسباب منها مركزية هيكلها في العاصمة الأمر الذي صعب تدفق المعلومات ، وعدم تحديد سياسات واضحة والخاصة بترقية الاستثمارات.
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب : والتي تهدف لمساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة ، وهذا بدوره يساهم في تخفيف معدل البطالة. لكن النتائج لم تصل إلى الأهداف المسطرة لعدة أسباب منها : ضمان القرض البنكي و ضعف المعلومات.

- مركز دعم الصناعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة في مدينة وهران : يقدر عدد الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مدينة وهران بـ ١٢٣٦٧ مؤسسة ، وقد تم إنشاء هذا المركز في إطار البرنامج اللأورومتوسطي MEDA ، حيث يهدف هذا الأخير إلى منح فرصة تطوير مؤسسات المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين وضمان تأهيلها. وتتعلق بهذا المركز ثلاثة جوانب رئيسية من أجل تحسين المحيط العام للصناعات والأعمال الصغيرة و المتوسطة وهي :

✓ تكوين الخبراء الذين سيشكلون وحدة تسيير البرنامج ، و التي تتكون من خمسة متخصصين أجانب و ثلاثة جزائريين.

✓ إدارة التمويل المتاح لفائدة المستثمرين في إطار برنامج MEDA ، والممول بالاشتراك ما بين الاتحاد الأوروبي (٥٠ مليون أورو) و الجزائر (٥ مليون أورو) و مساهمات الأعمال(٤ مليون أورو).

✓ تطوير جودة المنتوج الوطني حتى يكتسب القدرة التنافسية في السوق الدولية.

<u>في المملكة العربية السعودية</u> : تم تشكيل لجنة في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لإعداد دراسة لإنشاء حاضنات المنشآت الصغيرة في السعودية في عام ١٤١٦ هـ و لكن المشروع توقف ولم يتم استكماله ، كما أن هناك جهات أخرى في الوقت الحالي تدرس إمكانية إنشاء حاضنات ولكن الرؤى تختلف حسب الغرض من إنشائها ، وهذه الجهات هي مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله لرعاية الموهوبين والغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية. **(نبيل ٢٠٠٢)**

<u>في الولايات المتحدة الأمريكية</u> : بدأت التجربة الأمريكية بسبب فشل ما يقارب ٥٠ % من المشروعات الصغيرة عند بدء العمل بها وذلك لضعف الإدارة وأساليب إتخاذ القرار وقلة الخبرة بمتطلبات واحتياجات الأسواق. ويوجد حالياً ما يزيد عن ٦٠٠ حاضنة تكنولوجية بالولايات المتحدة وحدها. وقد تم إنشاء حاضنة أوستن التكنولوجية للحد من نسبة الفشل للمشروعات الجديدة. و لقد تم تخرج حوالي ٦٩ مشروع من الحاضنة ، كما تم توليد ١٩٠٠ وظيفة جديدة وإجمالي عوائد فاقت ٧٢٠ <u>مليون</u>

دولار في العشر السنوات السابقة. وكمثال فان شركة PSW التي تعمل بمجال التجارة الإلكترونية ، قد بدأت داخل الحاضنة بعدد من الموظفين لا يتجاوز ١٠ ، يعمل بها الآن ٤٠٠ موظف بأغلب الولايات ، و بلغت أرباحها للربع الأول من عام ٢٠٠١ حوالي ١٠,٤ مليون دولار والربع الثاني لنفس العام ١١ مليون دولار. أيضا شركة CEDRA التي تعمل بالعلوم والأبحاث الصيدلية ، والتي دخلت الحاضنة عام ١٩٩٢ و تراوح معدل النمو السنوي من ٣٠ إلى ٤٠ % ، ببداية عمل الشركة كان بها ٥ موظفين و الآن يزيدوا عن ١٢٠ موظف. و هنالك العديد من الأمثلة المشابهة لمختلف الحاضنات التكنولوجية داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية. (Markley 1994)

في أرض الواقع ، يواجه قطاع المعلومات والاتصالات التكنولوجية الجديدة العديد من التحديات لقيام الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، مما يحول دون تطوير تقنيات جديدة مثل الحاضنات وحدائق العلوم وغيرها من المستحدثات التكنولوجية. إن هذه التحديات يمكن إرجاعها إلى العوامل التالية : (Porter 2009)

- العامل القانوني والتشريعي : قلة النصوص التشريعية والقانونية المسيرة والمسهلة لنشاط الابتكار والاختراع ،
- العامل المؤسساتي والتنظيمي : غياب الهياكل المختصة في نقل وتوزيع الابتكارات، وضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية .
- العامل المالي : التعبئة الضعيفة لرؤوس الأموال العمومية ، التطوير والابتكار (ضعف تمويل البحث في الدول العربية حيث لم يصل بعد إلى ١ % من الناتج القومي الخام)

إطار التطبيقي للدراسة

التحليل الإحصائي للبيانات واختبارات الفروض

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) فى إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية على النحو التالى:

اختبارات الفروض:

سيتناول الباحثان فى هذا الجزء اختبار الفرض الاساسى الدراسة ، ويتم اختبار فرض الدراسة على النحو التالى :

" يوجد اختلاف معنوي بين أفراد عينة الدراسة (منسقوا الحاضنات . عملاء الحاضنات) ، بشأن كل عنصر من العناصر التالية ":

أ- الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع حاضنات الأعمال .

ب - الأهداف المتباينة لاستخدام حاضنات الأعمال .

ج - المشاكل المتوقعة لاستخدام حاضنات الأعمال .

د- المبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق حاضنات الأعمال .

وفيما يلي نتائج اختبار ذلك الفرض :

١. الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع حاضنات الأعمال :

يعرض جدول رقم(١) السؤال الخاص بحساب الانحراف المعياري للأهمية النسبية لكل نوع من أنواع حاضنات الأعمال ؛

جدول رقم (١)

نتائج الانحراف المعياري الخاص بالأهمية النسبية

لكل نوع من أنواع حاضنات الأعمال حسب الجهة المتعاملة

أنواع حاضنات الأعمال	منسقوا الحاضنات	عملاء الحاضنات
حاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية	.6	.7
الحاضنات التكنولوجية	.6	.6
حاضنات الأعمال الدولية	.8	.8
الحاضنات الإقليمية	.6	.9
الحاضنات المفتوحة (دون الجدران)	.6	.9
الحاضنات البحثية	.4	.7
حاضنات الإنترنت	.4	.9

المصدر: نتائج الإحصاء الوصفى

وقد تم استخدام اختبار مان ويتنى U لاختبار عدم وجود فرق بين أراء عينة الدراسة مصنفه حسب الجهة المتعاملة (منسقوا الحاضنات – عملاء الحاضنات) بشأن الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع حاضنات الأعمال فى حالة استخدامها (السؤال الثاني) ، ويعرض جدول رقم (٢) نتائج هذا الإختبار

جدول رقم(٢)

نتائج اختبار مان ويتنى. للأهمية النسبية لكل نوع من أنواع حاضنات الأعمال

أنواع حاضنات الأعمال	مان ويتنى U	P- Value	المعنوية
حاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية	99.000	.000	معنوى
الحاضنات التكنولوجية	164.500	.052	غير معنوى
حاضنات الأعمال الدولية	106.000	.051	غير معنوى
الحاضنات الإقليمية	135.000	.002	معنوى
الحاضنات المفتوحة(دون الجدران)	117.500	.000	معنوى
الحاضنات البحثية	131.000	.002	معنوى
حاضنات الأنترنت	136.500	.001	معنوى

المصدر: نتائج الإحصاء الوصفى

٢- الأهداف المتباينة لاستخدام حاضنات الأعمال :

يعرض جدول رقم (٣) الانحراف المعيار لبيانات السؤال الخاص بالأهداف المتباينة لاستخدام حاضنات الأعمال .

جدول رقم (٣)

نتائج الانحراف المعياري الخاص بالأهداف المتباينة لاستخدام حاضنات الأعمال حسب الجهة المتعاملة

أهداف استخدام حاضنات الأعمال	منسقوا الحاضنات	عملاء الحاضنات
تطوير الافكار الجديدة وتعزيزها .	.91	.44
مساعدة أصحاب الإبتكارات والإختراعات فى تحويل أفكارهم إلى واقع .	.82	.51
تحقيق التقارب بين النشاطات الصناعية والبحوث العلمية التطبيقية .	.94	.50
توسيع قاعدة رجال الأعمال .	.71	.50

المصدر: نتائج الإحصاء الوصفى

وقد تم استخدام اختبار مان ويتنى U، وذلك لاختبار عدم جود فرق بين أراء الدراسة حول الأهمية النسبية لأهداف استخدام حاضنات الأعمال فى حالة تطبيقه ، ويعرض جدول رقم (٤) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم(٤)

نتائج اختبار مان ويتنى U لأهداف استخدام حاضنات الأعمال

أهداف استخدام حاضنات الأعمال	مان ويتنى U	P- Value	المعنوية
تطوير الأفكار الجديدة وتعزيزها .	90.000	.000	معنوى
مساعدة أصحاب الإبتكارات والإختراعات فى تحويل إفكارهم إلى واقع .	68.500	.000	معنوى
تحقيق التقارب بين النشاطات الصناعية والبحوث العلمية التطبيقية .	103.000	.000	معنوى
توسيع قاعدة رجال الأعمال .	28.000	.000	معنوى

المصدر: نتائج الإحصاء الوصفى

٣- المشاكل المتوقعة لاستخدام حاضنات الأعمال :

يعرض جدول رقم (٥) الانحراف المعياري الخاص بالمشاكل المتوقعة لاستخدام حاضنات الأعمال

جدول رقم(٥)

نتائج الانحراف المعياري الخاص بالمشاكل المتوقعة

عند استخدام حاضنات الأعمال حسب الجهة المتعاملة .

مشاكل استخدام حاضنات الأعمال	منسقوا الحاضنات	عملاء الحاضنات
صعوبة فهم حاضنات الأعمال بسبب طبيعتها المعقدة	.8	.8
عدم الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بها	.82	.5
القدرات المالية والبشرية المحدودة	.7	.8
التعديل المستمر فى السياسات المتعلقة بإدارتها .	.7	.6
عدم وجود الوعي الكافى لدى العديد من المستثمرين تجاه حاضنات الأعمال ومخاطر استخدامها	.8	.3

ولاختبار وجود اختلاف معنوى بين آراء عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمشاكل المتوقعة لاستخدام حاضنات الأعمال فى الواقع العملي تم استخدام اختبار مان ويتنى U ، ويعرض

جدول رقم (٦) نتائج هذا الاختبار.

نتائج اختبار مان ويتنى U. الخاص بمشاكل استخدام حاضنات الأعمال

مشاكل استخدام حاضنات الأعمال	مان هويتنى U	P- Value	المعنوية
صعوبة فهم حاضنات الأعمال بسبب طبيعتها المعقدة	117.000	.002	معنوى
عدم الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بها	79.000	.000	معنوى
صعوبة تحديد المصروفات والإيرادات	120.000	.002	معنوى
التعديل المستمر فى الهوامش التأمينية	162.000	.056	غير معنوى
عدم وجود الوعي الكافى لدى العديد من المستثمرين تجاه هذه حاضنات الأعمال ومخاطر استخدامها	17.500	.000	معنوى

المصدر: نتائج الإحصاء الوصفى

٤- المبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق حاضنات الأعمال :

يعرض جدول رقم (٧) الانحراف المعياري لبيانات السؤال الثامن والخاص بالمبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق حاضنات الأعمال حسب الجهة المتعاملة .

جدول رقم(٧)

نتائج الانحراف المعياري الخاص بالمبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق حاضنات الأعمال حسب الجهة المتعاملة .

مبادئ استخدام حاضنات الأعمال	منسقوا الحاضنات	عملاء الحاضنات
التحديد الواضح لأهداف التعامل فى حاضنات الأعمال	.5	.3
إدارة حاضنات الأعمال بأسلوب يتناسب مع كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بها .	.5	.3
تكيف سياسات توظيف حاضنات الأعمال مع تغيرات ظروف المنظمة والأسواق	.5	.6
قياس عوائد حاضنات الأعمال بصفة منتظمة وتفصيلية	.5	.5
تقييم نتائج عمل حاضنات الأعمال بصورة مستمرة على أساس معدل الأسعار الجارية	.9	.3
التنبؤ بحجم الأموال التى توجه للاستثمار فى حاضنات الأعمال	.5	.4

المصدر: نتائج الإحصاء الوصفى

وقد تم استخدام اختبار مان ويتنى U ، وذلك لاختبار مدى وجود فروق بين أراء عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمبادئ اللازمة لتشغيل منظومة حاضنات الأعمال فى الواقع العملي" (السؤال الثامن) ، ويعرض جدول رقم (٨) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم(٨)

نتائج اختبار مان ويتنى U.

للمبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق حاضنات الأعمال

مبادئ استخدام حاضنات الأعمال	مان ويتنى U	P- Value	المعنوية
التحديد الواضح لأهداف التعامل فى حاضنات الأعمال	70.000	.0511	معنوى
إدارة حاضنات الأعمال بأسلوب يتناسب مع كيفية إدارة المخاطر	77.000	.0512	غير معنوى
تكيف سياسات توظيف حاضنات الأعمال مع تغيرات ظروف المنظمة والأسواق	127.00	.0521	غير معنوى
قياس إيرادات حاضنات الأعمال بصفة منتظمة وتفصيلية	148.000	.007	معنوى
تقييم محافظ التعامل فى حاضنات الأعمال على أساس معدل الأسعار الجارية	142.500	.004	معنوى
التنبؤ بحجم الأموال التى توجه للاستثمار فى حاضنات الأعمال	153.000	..010	معنوى

ونظراً لأن إثبات صحة الفرض يعتمد على قياس معنوية الفروق فى البنود التى تقيس صحته ،

ونظراً لأنه تم تحديد معنوية الفروق من خلال مقارنة العناصر التى بها فروق معنوية مع التى لا يوجد بها فروق معنوية والأخذ بالأكثر ، فقد اتضح من خلال التحليل السابق صحة الفرض الاساسى للدراسة.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

تناول هذا البحث التعرف على حاضنات الأعمال ، وتحديد المشاكل المرتبطة بها عند استخدامها ، وكذلك المبادئ والمقومات الأساسية لتطبيقها فى الواقع العملي .

- ولتحقيق ذلك فقد قام الباحثان من خلال الدراسة الميدانية بتصميم قائمة استقصاء تحتوي على مجموعة من الأسئلة والتى تم من خلال التعرف على حاضنات الأعمال والمبادئ التى تؤخذ فى الإعتبار عند إستخدامها ، ومقومات تطبيقها ، وتناولت قائمة الاستقصاء النقاط التالية :

١- درجة الإلمام بحاضنات الأعمال .

٢- أنواع حاضنات الأعمال.

٣- مجالات استخدام حاضنات الأعمال .

٤- أهداف استخدام حاضنات الأعمال .

٥- المشاكل الإدارية والمحاسبية المرتبطة باستخدام حاضنات الأعمال .

٦- المبادئ التى تؤخذ فى الاعتبار عند استخدام حاضنات الأعمال .

٧- المقومات الداخلية والخارجية المطلوبة لتطبيق حاضنات الأعمال .

وتحقيقاً لما سبق فقد قام الباحثان بوضع فرض أساسي لهذا البحث وهو:

" يوجد اختلاف معنوي بين أفراد عينة الدراسة (منسقوا الحاضنات . عملاء الحاضنات) ، بشأن كل عنصر من العناصر التالية ":

أ- الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع حاضنات الاعمال .

ب- الأهداف المتباينة لاستخدام حاضنات الاعمال .

ج - المشاكل المتوقعة لاستخدام حاضنات الاعمال .

د- المبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق حاضنات الاعمال

- وباختبار هذا الفرض إحصائياً فقد ثبت صحته حيث أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك اختلاف معنوي بين(منسقوا الحاضنات – عملاء الحاضنات) بالنسبة لكل نقطة من النقاط التى تناولتها الدراسة

◆ وإلى جانب النتائج السابقة التى تتعلق باختبار فروض الدراسة ، فقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

١-عدم وجود الإلمام الكافي بمفاهيم هذه الحاضنات من جانب المتعاملين معها .

٢-مناداة معظم أفراد عينة الدراسة بضرورة .زيادة أعداد حاضنات الأعمال

٣-عدم توافر مقومات تطبيق حاضنات الأعمال سواء كانت مادية أو بشرية أو تشريعية أو محاسبية .

٤- تمثل حاضنات الأعمال أحد أشكال المشروعات الصغيرة ، والتى أخذت فى الانتشار بصورة سريعة فى المجالات المختلفة ، والتى من المتوقع أن تستمر فى المستقبل ، مما يفرض على المسئولين ضرورة الاهتمام بفهم طبيعة وخصائص واستخدامات حاضنات الأعمال حتى يتسني لها مواجهة المنافسة المتزايدة من قبل المؤسسات الأخري

٥- تتميز حاضنات الأعمال بطبيعة خاصة من حيث التشريعات اللازمة ، طبيعة المخاطر ، مما يفرض على الدول التى تخطط لتنظيم حاضنات الأعمال ضرورة الأخذ فى الحسبان تلك الخصائص عند إعداد تلك الخطة .

ثانياً : التوصيات

فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها ، قام الباحثان بوضع مجموعة من التوصيات ، وذلك على النحو التالي :

١-التطبيق التدريجي لحاضنات الأعمال مع الأخذ فى الاعتبار تجارب الدول الأخرى التى طبقت هذه الأساليب .

٢-ضرورة توافر المقومات المادية والتشريعية والبشرية والمحاسبية اللازمة لهذا التطبيق .

٣-الأخذ فى الاعتبار علاج المشاكل الإدارية التى واجهت المؤسسات التى طبقت تجربة حاضنات الأعمال من خلال ما يلي :

أ- ضرورة فهم حاضنات الأعمال وكيفية تطبيقها .

ب- وجود الوعي الكافي لدى العديد من المستثمرين تجاه حاضنات الأعمال ومخاطر استخدامها.

٤-الأخذ فى الاعتبار علاج المشاكل القانونية التى تواجه المؤسسات التى طبقت تجربة حاضنات الأعمال وذلك من خلال ما يلي :

أ- وجود معايير مهنية صادرة عن هيئات علمية مهنية دولية توضح كيفية المعالجة القانونية لتطبيق حاضنات الأعمال.

ب- وجود معاجلة ضريبية قياسية واضحة على النطاق الدولي .

جـ- وجود مستوي مناسب ومعقول من الإفصاح عن المعلومات الخاصة بحاضنات الأعمال ،وكذلك الوضوح والشفافية المتعلقة بعملية الإفصاح .

٥- تطوير نظم وأساليب متكاملة لاستخدام حاضنات الأعمال بكفاءة ، وتشمل تلك الأساليب :

أ- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بأنشطة ومجالات عمل تلك الحاضنات .

ب- إعداد مؤشرات تقييم أداء موضوعية للجهات المتعاملة مع حاضنات الأعمال .

ج- إعداد تنبؤات علمية لتطور أداء تلك الحاضنات للفترات المقبلة .

د- المراجعة الدورية لنتائج أعمال تلك الحاضنات .

٦- ضرورة توافر مجموعة من المبادئ اللازمة لتطبيق حاضنات الأعمال فى مجال تشجيع المستثمر الصغير ، وتشمل تلك المبادئ :

أ- التحديد الواضح لأهداف التعامل فى حاضنات الأعمال .

ب- دراسة وتحليل سياسات التوظيف للموارد البشرية التى تعمل فى مجال حاضنات الأعمال وذلك فى ظل متغيرات ظروف المنظمات التى تطبقها والأسواق التى تتعامل فيها .

جـ- قياس نتائج أعمال حاضنات الأعمال بصفة منتظمة وتفصيلية .

د- قياس مخاطر التعامل فى حاضنات الأعمال على أساس التغيرات المختلفة فى البيئة المحيطة .

المراجع :

١- المراجع العربية

١- أبو قحف ، عبد السلام ، (٢٠٠٢) " العولمة و حاضنات الأعمال " ، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ، مصر.

٢- ادارة الفرص الاستثمارية ، مركز جدة للمنشآت الصغيرة ، على المسار التالي : WWW.gcci.org.sa .

٣- الحناوي ، محمد صالح و أخرون ، (٢٠٠١) " حاضنات الاعمال " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر.

٤- السنوسي ، رمضان و د. الدويبي ، عبد السلام ، (٢٠٠٣) " حاضنات الأعمال و المشروعات الصغرى " ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، دار الكتاب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا.

٥- الشبراوي ، عاطف ابراهيم ، (٢٠٠٥) " حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية و تجارب عالمية " ، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية و العلوم و الثقافة – ايسيسكو – الرباط ، المغرب.

٦- براهيمي ، الطاهر ،" الجامعة و رهانات عصر العولمة : الجامعة الجزائرية نموذجا " ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية – جامعة باتنة (الجزائر) ، العدد ٥ ، ٢٠٠٣.

٧- بن عبد العزيز مازي ، عبد الرحمان ، " حاضنات الأعمال أداة فعالة للنمو الاقتصادي توفر البيئة اللازمة لرعاية و نجاح المنشآت الصغيرة و أصحابها من رواد الأعمال " ، جريدة الوطن العدد ٨٨٤ ، ٢ مارس ٢٠٠٣.

٨- محمد شلبي ، نبيل ، " نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية " ، ندوة واقع و مشكلات المنشآت الصغيرة و المتوسطة و سبيل دعمها و تنميتها " ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ٨ و ٩ أكتوبر ٢٠٠٢.

2-المراجع الاجنبية

1- Abetti, P. A. (2004). 'Government-Supported Incubators in the Helsinki Region, Finland: Infrastructure, Results, and Best Practices'.**Journal of Technology Transfer**, 29 (1): 19–40.

2- Akçomak, I.S.,and E.Taymaz (2007).'Assessing the Effectiveness of Incubators:The Case of Turkey'.InV. V. Ramani, and A. V. Bala Krishna (eds**), Business Incubation**: An Introduction. Hyderabad: Icfai University Press, 234–64.

3-Becker, B., and O. Gassmann (2006). 'Corporate Incubators Industrial R&D and What Universities Can Learn from Them'.**Journal of Technology Transfer**, 31 (4): 469–83.

4- Boschee, Jerr & McClurg, Jim (20[illegible] "[illegible]d A Better Understanding of Social Entrepreneu[illegible] . [illegible] Important Distinctions**. Journal of Technology Transfer**, 27 (2): 69–110.

5- Christensen, Karina Skovvang (2004)." A Classification of the Corporate Entrepreneurship Umbrella: Labels & Perspectives". **International Journal of Management Enterprise Development**, Vol.1, No.4:301-315.

6- Dietrich, F; Fiedler, H.; Nagy, P. (1996) "The Concept of Business Incubator and Innovation Centers" **ICECE**- Focus, Vol. 1, Berlin.

7- Ferreira, Joao (2002). "Corporate Entrepreneurship: A Strategic & Structural Perspective**. International Council for Small Business**. 47PthP World Conference. San Juan, Puerto Rico .

8-Gillotti, Teresa & Ziegelbauer, Ryan (2006), "Seven Component of A Successful Business Incubator: **Let's Talk Business" Issue** 119, University Of Wisconsin – Extension.

9- Kuratko, Donald F., Ireland, R. Duane & Hornsby , Jeffrey S.(2001)."Improving Firm Performance Through Entrepreneurial Actions: Acordia's Corporate Entrepreneurship Strategy. "**Academy of Management Executive** Vol.(15), No.(4) :60-71 .

10-Leblebici, H., and N. Shah (2004). 'The Birth, Transformation and Regeneration of Business Incubators as New Organisational Forms: Understanding the Interplay between Organisational History and Organisational Theory'. **Business History**, 46 (3):53–80.

11- Markley, Deborah M., and McNamara, Kevin T., (1994) "Business Incubator: Operation Environment and Measurement of Economic and Fiscal Impacts" **Purdue University, Center of Rural Development**.

12- NBIA, (2001), "The List of Services Refers to American Scenario", National Business A **www incubation.nbia.org.**

13- Nepal, Chiranjibi, (2006) "Strategy for Promoting Business Incubation Centers in Nepal, " **Economic Policy Network policy** paper 21.

14- Porter, Michael E. (2009)."Competitiveness & the State of Entrepreneurship in Saudi Arabia**". Harvard Business School.**

15- Ryker, Virginia, (2001), "A guide to the status of the Incubator Industry in Norway", Master of management program at the Norwegian, **school of Management** (BI).

16- Zimmerer, Thomas W. & Scarborough Norman M., (2005). "Essentials of Entrepreneurship & **Small Business Management**", 4PthP ed., Pearson Prentice Hall, New Jersey .